أفريقيا

# قضاة تونسيون يحتجون في ذكرى زملاءهم إقالة

يونيو 2023 الساعة 17:08 01

إليزيا فولكمان

**تونس – أحيت جمعية القضاة التونسيين الذكرى السنوية الأولى لإقالة الرئيس قيس سعيد أكثر من 50 قاضيا من خلال احتجاج على سيطرة الرئيس على النظام القضائي وتدهور سيادة القانون وسجن القضاة.**

ترأس القاضي أنس حميدي، رئيس جمعية القضاة، وقفة القضاة أمام قصر العدل وسط العاصمة تونس.

"اليوم نحتفل بمرور عام على إقالة 57 قاضياً من قبل الرئيس!". احتجت حميدي مع زملائها القضاة.

في 1 يونيو 2022، أقال الرئيس سعيد القضاة وخضع 13 منهم للتحقيق بتهم فساد، من بينهم قاضية متهمة بالزنا.

وبعد ستة أسابيع، قام سعيد بتغيير الدستور، ووضع القضاء والنظام القضائي تحت سيطرته.

وعلى الرغم من حكم محكمة الإدارة التونسية لصالح القضاة والأمر بإعادتهم إلى مناصبهم، إلا أن الرئيس رفض الامتثال.

ويأتي هذا الاحتجاج بعد يوم واحد من فتح القاضي المزيد من التحقيقات مع حوالي 20 من المعارضين السياسيين المزعومين لسعيد، بما في ذلك زعيم حزب النهضة راشد الغنوشي، الذي يقضي بالفعل عقوبة بالسجن لمدة عام بتهمة "تمجيد الإرهاب". رئيس الوزراء السابق يوسف الشاهد ورئيسة ديوان سعيد السابقة نادية عكاشة.

وأوضحت القاضية روثا خليفة أن ظروف عمل القضاة أسوأ من أي وقت مضى، زاعمة أنهم يتعرضون للتنمر ويستخدمون كبيادق في لعبة سياسية لم يطلبوا منهم لعبها قط.

"القضاة يتعرضون لضغوط كبيرة الآن. إنهم خائفون. حقا نحن نتعرض للترهيب. نريد العودة إلى العملية القضائية الطبيعية، ومحاكمات عادلة في ظل سيادة القانون". وقال خليفة لإذاعة صوت أمريكا.

ويقول القضاة المحتجون إنهم يتعرضون لضغوط للعمل وفق رغبة الرئيس بفتح تحقيقات ومحاكمة قضايا ذات طبيعة سياسية.

وإلى جانب الدعوة إلى قضاء حر والعودة إلى سيادة القانون، يطالب القضاة المحتجون أيضا بالإفراج عن القاضي بشير العكرمي، الذي اعتقل وسجن بتهمة تورطه المزعوم في اغتيال السياسي شكري بلعيد عام 2013، وكانت زوجته حاضرة. ويحمل ملصقًا عليه صورته.

وبعد الثورة الديمقراطية عام 2011، جعل دستور 2014 السلطة القضائية سلطة مستقلة. ويريد القضاة العودة إلى هذا المبدأ: أن

يكونوا سلطة ذاتية التنظيم وان يحكموا وفقا للقانون.

أغلق سعيد البرلمان المنتخب السابق في يوليو 2021، وانتقل إلى الحكم بمراسيم وأدخل سياسات تقلل من أي ضوابط وتوازنات على سلطته من قبل البرلمان أو المحاكم.

ووصفت أحزاب المعارضة هذه الخطوة بأنها "انقلاب دستوري".